الاخيرين فالنفي فيه بالبائن وقوله ينوي به الطلاق اي تفويض التطليق
قوله في مجلسها افاد انه لا اعتبار بمجلسه فلو خيرها ثم قام فهو لم يطلق بدائع
قوله والقياس ان لا تقع لانه لا يملك الايقاع بهذه اللفظة فلا يملك التفويض
اي غيره الا انا استحسناه لاجماع الصحابة قوله لو لم يكن له نية لانها من
كنايات التفويض فلا تعمل الا بنية او دلالة حال كغضب ومذاكرة طلاق
قوله ولا بد من علمها بالتخيير حتى لو خيرها ولم تعلم فاختارت نفسها لم تطلق
كالوكيل قبل العلم بالعزل ولو قال اختاري امرك فاختارت لم تطلق بحر هل
تختلف اختيارها بالجنس والاقرار به نهر قوله ولم تقع به واحدة الثلاث لان الاختيار
لا يتنوع بخلاف الابانة لان البينونة تتنوع بهداية قوله بطل التفويض لانه
تمليك فيبطل بما يبطل به الاعراض ولو قال فانت مثلث ما يريد على الاعراض
بطل كان اخصر وافود قال الزيلعي هذا اذا كان التفويض مطلقا اما اذا
كان موقتا فلا يبطل بالقيام ونحوه وانما يبطل بمضي الوقت وان لم تقم ذكره
قلت لكن يعتبر تمليكا مع قيامه والذي يسهل ان عليه تخصه كل واحدة
كلما شئت هذا تمليك لا ايقاع لا عليك العين فلا تحتمل وانما ذلك في العين
انت قوله وذكر النفس وشرط ذكرها متصلا فان كان منفصلا فان في
المجلس صح لانها تملك فيه الانشاء والا لا زيلعي قوله كان باطلا لانه عرف طلاقا
بالاجماع وهو في النفس من احد الجانبين قوله او الاختيار لانها تنبئ عن
الاعتماد واختيارها نفسها هو الزوج فتجد قارة ويقعد اخرى فصار نظيرا
من جانبه هدايه قوله او ما يكون نحوها بزازيه زاد لشمل ما اذا كرر الاختيار كذا
قولها اخترت ابي وامي او اهلي او الازواج لتقوم مقام ذكر النفس ولو قال اخترت
نفسي وزوجي او نفسي لا بل زوجي وقع دماية الاختيار من عدم الوقوع في
الثاني منهو نهر لو علقت لم تقع اعتبارا للمقدم وبطل امرها كما لو عطف بالواو
او ربما لها تختاره في اختارته او فالت الحقت نفسي باهلي در قوله يقع
الطلاق بتقاضاهما كذا في الدرر لكن رده الكمال وتقله الاكمل بقيل بالحق

ضعفه

ضعفه نهر قوله تطلق واحدة اي بائنة نهر قوله والقياس ان لا يقع لانه
وعد او يحتمله فصار كما اذا قال طلقي نفسك فقالت انا اطلق يعني وجه
الاستحسان حديث عائشة فانها قالت لا بل اختار الله ورسوله واعتبره
صلى الله عليه وسلم جوابا منها ولان الضارع حقيقة في الحال كما في كلمة الشهادة واذا
الشاهد في اطلق نفسي فقد رد الحمل على الحال لانه ليس كناية عن حال قائمة
بخلاف اختار نفسي لانه كناية عن حال قائمة بالقلب وهو الاختيار زيلعي قوله
بلا نية من الزوج لدلالة التكرار وعليه ان الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر
هداية قوله وعندهما تطلق واحدة لان ذكر الاولى وما يجري مجراه كان لا يعيد
من حيث الترتيب يعيد من حيث الافراد فيعتبر فيما يعيد وله ان هذا وصف
لقولان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه كما المجتمع في مكان والكلام للترتيب دلالة
فلا يراد من ضرورته فاذا نحي في حق الاصل لقي في حق السباعدية واختار الطحاوي
قولهما بحر وافره المقدسي وبه ناخذ اشباه قوله في غير اخترت اختيارة اما فيها
فتقع ثلاثا اجماعا لانها للمرة فصار كما اذا مرحت بها ولان الاختيارة للتاكيد
وبدون التاكيد يقع الثلاث فمع التاكيد اولى هداية وكذا الوقائع دفعا وبدفع
او اختيارة واحدة نهر قوله بانت بواحدة لتفويض البائن فلا يملك غيره
قوله طلقت رجعية لتفويضه اليها بالصريح والعهد للبينونة اذا فوض بالصريح
صار رجعيا كعكسه تبيين ومثلها البا لانه لو قال لتطلقي نفسك او حتى
تطلقي فمضى بائنة كما لو قال امرك بيدك لو لم يقل لفقير اليك تطلقي نفسك
متى شئت فلم يقل فطلقت كان بائنا لان لفظة الطلاق لم تكن في نفس
الامر دور قوله ولو قال لامرأته ولو صغيرة لانه كالتعليق بزازية قوله
ينوب فيها الاب ولو نوب واحدة او ثنتين وكانت حرة او لم ينو شيا وقعت
ولو طلق ثلاثا فقال الزوج ما نويت الا واحدة ولا دلالة لا يحلف ويقبل بينتها على
الدلالة لا على النية الا ان تقام على اقراره بها عماديه نهر قوله اختلف

قوله